

وجوده وتاريخه ودوره ، والانصهار في بوتقة القومية السائدة ، ومرة أخرى ، وبدلاً من أن يتساوى الكرد مع غيرهم من أبناء هذا البلد في الحقوق والواجبات ، فإنهم يتساوون فقط أمام القوانين الاستثنائية ، ومنها التعميم الأخير الذي صدر عن قيادة حزب البعث . وبغض النظر عن طبيعة هذا الحزب ، فمن غير المعقول أن يقدم حزب على إلغاء نشاطات غيره من الأحزاب ، وهو ما يشكل سابقة غير مألوفة في تاريخ العلاقات الوطنية ، وقراراً استثنائياً آخر يضاف إلى سلسلة التدابير الشوفينية . فالحركة الوطنية الكردية أملت لها حاجة الشعب الكردي إلى ممثل لإرادته ومعبر عن تطلعاته ومدافع عن حقوقه وخصوصيته القومية ، فهي تستمد شرعيتها الفعلية من واقع وجود هذا الشعب وليس من أي شيء آخر ، كما تستمد تلك الشرعية من حرصها على مصلحة هذا الوطن الذي يجب أن يكون للأكراد أيضاً كما هو للجميع كي يتسنى لهم مواصلة دورهم الوطني ، فليس من مصلحة سوريا أن يكون الأكراد فيها معرّبين أو مجردين من خصوصيتهم القومية مثلما يريد لهم دعاة الاضطهاد القومي . فالتمسك بالقومية الكردية والانتماء الوطني السوري معاً ، لا يعيب الأكراد ولا ينتقص من كرامة العرب وغيرهم ، وقد أثبتت التجربة التاريخية أن مشاريع الصهر القومي والتكسر للوجود والحقوق القومية ، لن يكتب لها النجاح أبداً ، وأن من شأن هكذا تعميم في حال إصرار السلطة على العمل بموجبه ، إجبار الحركة الكردية على اللجوء لتدابير تجنبها المساءلة تحت غطاء القانون على حساب النشاط شبه العلني الذي تعودت على ممارسته ، وإجبار السلطة على القيم بحملات الاعتقال التي ستسيء إليها قبل أن تسيء إلى المعتقلين الكرد .

إن الوقت لا يزال متوفراً لمراجعة هذا التعميم وغيره من حلقات الضغط والتشكيك بالأكراد، فإن الوطن سوف لن يعرف التقدم والإصلاح والتغيير على حساب قطاع من أبنائه.

ودخل التنظيم الناشئ كل تجمع وقرية كردية .. وبدلاً من أن تفهم السلطات المسؤولة هذا الحق الطبيعي في أن تكون للشعب الكردي حركة تفقد نضاله الوطني وتعبر عن خصوصيته القومية، فقد تعاملت مع الوليد الجديد بمزيد من الحقد والقمع ، حيث فتحت السجون أمام الوطنيين الكرد، واتخذت عمليات التمييز القومي أشكالاً منتهجة ومخططة ، وأقدمت حكومة الانفصال على إقرار مشروع الإحصاء العنصري في محافظة الجزيرة تحت غطاء الخطر الكردي القادم من الشمال، لتستعدي به الشارع العربي على الأكراد ، وتتهرب من جريمتها تحت غطاء ذلك الخطر المزعوم ، الذي ترافق مع اندلاع ثورة أيلول الكردية في كردستان العراق عام ١٩٦١ م .

وبنفس الأسلوب والذرائع ، أقدم حزب البعث على إقرار وتنفيذ الحزام العربي ، وأصدر عشرات القوانين والقرارات الاستثنائية التي تجعل من كل ما هو كردي خطراً يجب محاربتة قبل أن يستفحل . وهكذا توجت قرارات الإقصاء مؤخراً بتعميم القيادة القطرية حول حظر نشاط الأحزاب الكردية في سوريا ، مما زاد من إستياء الجماهير الكردية وعمق شعورها بالغبن ، وهدد بشروخ عميقة في النسيج الوطني السوري ، خاصة وأن هذا التعميم يبني مبرراته الحقيقية على خلفيات مريبة ، فهو يسعى بالنهاية لتحويل الأكراد إلى كبش فداء وإثارة النعرات العنصرية ضد الشعب الكردي ، بهدف تحويل الأنظار والتهرب من استحقاقات التغيير المطلوبة، ويبني على أوهام الاستخدام الخارجي للورقة الكردية مثلما تريد السلطة تصويرها ، مما يلحق الضرر بالولاء الوطني الكردي ، ويثير العديد من التساؤلات حول مستقبل الوحدة الوطنية التي لن تستقيم بدون الكف عن انتهاج السياسة الشوفينية تجاه الشعب الكردي وحركته الوطنية .

فالشعب الكردي ، وباعتراف رئاسي ، هو جزء متأصل من تاريخ هذا الوطن ونسيجه ، لكنه بموجب هذا التعميم ، مطالب بالشطب على

الحرية للمعتقلين السياسيين في سجون البلاد !